اقتصاد

المغرب يمهّد الأجواء للسياح الصينيين

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتجه المغرب نحو رفع أهم عائق أمام جذب السياح الصينيين، حيث ستشرع الخطوط الملكية المغربية، اعتباراً من يناير/كانون الثاني المقبل، في إعادة تشغيل خط جوي مباشر بين الدار البيضاء وبكين، بمعدل ثلاث رحلات في الأسبوع، بعد توقف استمر نحو أربع سنوات، بسبب جائحة كورونا، ما سيساهم في خدمة أهداف خريطة الطريق السياحية التي وضعتها المملكة. وأكد الرئيس التنفيذي للخطوط الملكية المغربية، عبد الحميد عدو، في تصريحات صحافية، أن إعادة تشغيل هذا الخط يراد منها، بشكل خاص، خدمة السياحة الوطنية، مشيراً إلى أن السياح الأجانب قد يشكلون 80% من الحركة الجوية في ذلك الخط.

ويرنو المغرب عبر خريطة الطريق السياحية الجديدة إلى جذب 750 ألف سائح صيني في أفق 2030، وذلك ضمن رؤية تستهدف 26 مليون سائح من مختلف أنحاء العالم، مقابل 14,5 مليون سائح في العام الماضي. جذب ذلك العدد من السياح الصينيين، يدعم رؤية الخطوط الملكية المغربية المملوكة للدولة، التي عبرت عن التوجه نحو اقتناء 150 طائرة في أفق عام 2037. وأكدت وزيرة السياحة، فاطمة الزهراء عمور، خلال مباحثات أجرتها أخيراً مع نائب وزير الثقافة والسياحة الصيني، كوان راو، في يونيو/ حزيران الماضي، أهمية الاستثمارات الصينية في قطاع السياحة بالمغرب، خاصة في ظل الأحداث الرياضية المرتقبة، في إشارة إلى تنظيم كأس العالم، بالمشاركة مع البرتغال وإسبانيا في 2030. ودعت الفاعلين الصينيين في القطاع السياحي إلى إدراج المغرب ضمن العروض التي يقترحونها، فيما شدد المسؤول الصيني على احتمال إطلاق خطوط نقل جوي جديدة، لتسهيل السفر بين البلدين. يأتي التطلع المغربي إلى جذب السياح الصينيين، في ظل مراهنة العديد من البلدان عليهم، حيث أتوا في صدارة السياح في العالم على مستوى الإنفاق في العام الماضي بحوالي 196,5 مليار دولار.

ويرتقب أن يصبح السوق الصيني استراتيجياً بالنسبة للمغرب، خاصة في ظل توقع ارتفاع القدرة الشرائية للسياح المنحدرين من العملاق الآسيوي، ما يدفع العديد من البلدان إلى بلورة خطط تسويقية لجذبهم. ويؤكد المسؤول في قطاع السياحة بالمغرب، عبد اللطيف بنحمو، على ضرورة مراعاة توقعات السياح الصينيين، الذين يميلون أكثر للمنتج السياحي الثقافي، وهو ما تتيحه مدن مثل مراكش وفاس وطنجة. ويرى بنحمو أنه لا يكفي توفير النقل الجوي للربط بين الدار البيضاء وبكين، بل يقتضي الأمر تكوين مرشدين لهم إلمام بخصوصية السياح الصينيين وأذواقهم، على مستوى الترفيه والتغذية. وكان المغرب قد قرر إعفاء السياح الصينيين من التأشيرة، كي يرتفع عددهم من 43 ألف سائح في 2016 إلى 107 آلاف في 2017، ثم 190 ألفاً في 2018، و200 ألف في 2019، ما شجع على المراهنة على بلوغ نصف مليون سائح في 2022، غير أن ذلك التوقع خاب في سياق الأزمة الصحية العالمية التي أفضت إلى إغلاق الحدود، ما أثر بعد ذلك في عدد السياح الذين زاروا المملكة، حيث تراجع إلى حوالي 28 ألفاً في 2022، قبل أن يرتفع إلى حوالي 59 ألفاً في العام الماضي.

وكان المهنيون في القطاع السياحي قد أكدوا عند التعبير عن التطلع إلى جذب نصف مليون سائح، أن بلوغ ذلك العدد لن يتأتى سوى عبر إطلاق خط جوي مباشر بين المغرب والصين، واستثمار القنوات الرقمية في التعريف بالمنتج السياحي المغربي. المغرب والصين، واستثمار القنوات الرقمية في التعريف بالمنتج السياحي المغربي.

الصين تطلق أكبر طائرة شحن مسيرة

أطلقت الصين أكبر طائراتها المسيرة للشحن حتى الآن، والمصممة للاستخدام المدني، وسط تكثيف أكبر صانعة للطائرات المسيرة في العالم الرحلات التجريبية لمركبات جوية ذاتية القيادة، يمكن أن تنقل في نهاية المطاف كل شيء بداية من الوجبات الجاهزة وحتى البشر. وقالت وسائل إعلام رسمية، نقلاً عن شركة سيتشوان تينغدين ساينس اند تكنولوجي إنوفيشن المطورة للمسيرة، إنّ الطائرة ذات المحركين انطلقت بحمولة يبلغ وزنها طنين، الأحد الماضي، في رحلة مدتها نحو 20 دقيقة في إقليم سيتشوان في جنوب غرب الصين. وتختبر شركات تصنيع الطائرات المسيرة المدنية في الصين حمولات أكبر، مع سعي الحكومة إلى بناء ما يعرف باقتصاد الطيران منخفض التكلفة، إذ تتوقع سلطات تنظيم الطيران أن تبلغ قيمة القطاع تريليوني يوان (279 مليار دولار) بحلول 2030، ليصل إلى أربعة أمثال القيمة التي كان عليها في 2023.

موظفون يحملون صناديق فاكهة كانت محملة على طائرات مسيرة في مدينة تشونغتشينغ الصينية، 2 يوليو/تموز 2024 (Getty)

أخبار مختصرة

انخفاض صادرات النفط السعودية إلى الصين

قالت عدة مصادر تجارية، أمس الاثنين، إن صادرات النفط الخام السعودية إلى الصين سوف تنخفض في سبتمبر/ أيلول المقبل إلى نحو 43 مليون برميل، وذلك استناداً إلى المخصصات الشهرية للمشترين بعقود محددة الأجل. وأضافت المصادر أن من المتوقع أن تتراجع صادرات سبتمبر إلى الصين بنحو ثلاثة ملايين برميل من نحو 46 مليون برميل في أغسطس/ آب الجاري، وفق ما نقلت رويترز.

مبادلة عملات بين كوريا الجنوبية وتركيا

قالت وزارة المالية في كوريا الجنوبية في بيان، أمس، إن بنك كوريا اتفق مع البنك المركزي التركي على تجديد اتفاقية مبادلة عملات بما يصل إلى 2,3 تريليون وون (1,68 مليار دولار)، وتمتد فترة الاتفاق لثلاث سنوات.

استثمارات في الغاز بمصر

أعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية، أمس، أنها تعتزم ضخ المزيد من الاستثمارات في مصر لتعزيز عمليات الاستكشاف وزيادة إنتاج الغاز من خلال شركتها التابعة شركة شمال سيناء للبترول. وقالت الشركة في بيان للبورصة الكويتية إن رئيس مجلس إدارتها اجتمع مع وزير البترول والثروة المعدنية المصري «وتم الاتفاق على توسعة مناطق الامتياز الممنوحة لشركة شمال سيناء للبترول وتحويل منطقة البحث المضافة إلى عقد تنمية». وأضاف البيان أن استثمارات الشركة في الاستكشاف والتنمية بحقل شمال سيناء البحري بلغت 247 مليون دولار منذ 2017 وحتى تاريخه، وجرت إضافة احتياطيات غاز تقدر بحوالي 212 مليار قدم مكعبة.

ارتفاع أرباح أدنوك

أعلنت شركة أدنوك للغاز الإماراتية، أمس، نتائجها المالية الفصلية محققة أرباحاً صافية في الربع الثاني قدرها 4,369 مليارات درهم (1,19 مليار دولار) بزيادة 21% على أساس سنوي. وأوضحت الشركة، في بيان على موقع بورصة أبوظبي، أن إيراداتها بلغت 22,3 مليار درهم للربع الثاني بزيادة 13% عن الربع المماثل من العام الماضي.

مخاوف الإمدادات ترفع أسعار الطاقة في أوروبا

بروكسل ـ **العربي الجديد**

ارتفعت أسعار الطاقة الأوروبية، مع صعود ثمن الغاز الطبيعي منذ الأسبوع الماضي، بسبب المخاوف بشأن إمدادات خطوط الأنابيب الروسية عبر أوكرانيا. وصعدت العقود المستقبلية القياسية 2,6%، أمس الاثنين، لتُتداول عند أعلى مستوى منذ أوائل ديسمبر/كانون الأول الماضي. وحذت أسعار الكهرباء في ألمانيا وفرنسا حذو أسعار الغاز، مع تداول العقود المستقبلية للعام المقبل عند أعلى مستوى منذ نحو شهرين، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. وصعدت عقود الغاز الهولندية المستقبلية لأقرب شهر استحقاق (التي يُنظر إليها معياراً للسوق الأوروبية) إلى 41,39 يورو لكل ميغاواط. في حين بلغت عقود أسعار الكهرباء الألمانية للعام المقبل 100 يورو لكل ميغاواط في الساعة لأول مرة منذ الثالث من يونيو/حزيران الماضي. كما ارتفع العقد المكافئ الفرنسي لها إلى أعلى مستوى يومي لها في شهرين. وتوقفت أوروبا عن استخدام معظم إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب منذ بداية الحرب في فبراير/ شباط 2022، لكن بعض الدول، ولا سيما النمسا وسلوفاكيا، ما تزال تعتمد عليها. وسودجا الآن محطة العبور الوحيدة العاملة لتدفقات الغاز الروسية عبر أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي. وتستمر إمدادات الغاز عبر خطوط الأنابيب الروسية في التدفق عبر نقطة الضخ سودجا على الحدود مع أوكرانيا، حتى بعدما شنت القوات الأوكرانية هجوماً مباغتاً عبر الحدود في الأيام الأخيرة. لكن يتخوف من تضرر الإمدادات وسط اتساع نطاق الحرب. وتأتي هذه التطورات في وقت تتنافس آسيا مع أوروبا على شحنات الغاز الطبيعي المسال. وأظهرت بيانات تتبع السفن التي جمعتها بلومبيرغ، أن واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال انخفضت في يوليو/تموز، بينما تلقت آسيا أكبر شحنات أميركية شهرية منذ 2021. وقال توم روبرتس، الرئيس التنفيذي لمجموعة «إكسترنا غروب» ومقرها لندن، والتي تحلل بيانات الطاقة، «لقد شهدنا موجة حر في كل من اليابان والصين خلال الشهر الماضي، حيث تفاعلت أساطيلهما بزيادة الاستيراد»، والصين على وجه الخصوص أصبحت تستهلك المزيد من الغاز. ويشير محللون إلى أن عمليات التخزين التي تحرص عليها أوروبا استعداداً لموسم الشتاء قد تدفع الأسعار إلى مزيد من الصعود خلال الفترة المقبلة.

اللون الأحمر يغطي سماء المنطقة

مصطفى عبد السلام

بات اللون الأحمر يغطي سماء دول المنطقة كما يغطي شاشات البورصات وأسواق المال، عندما تتعرض لخسائر فادحة ونزيف حاد كما جرى قبل أيام. وأصبحت أجواء الحرب تلبد تلك السماء بكل أنواع المخاطر، السياسية والأمنية والاقتصادية، وتزيد حالات الغموض، وتدفع السياح والمستثمرين نحو الفرار السريع من دول المنطقة وأسواقها مع استمرار مخاوف التصعيد والتوتر في الشرق الأوسط، وحديث متنام عن ضخامة الاستعدادات العسكرية الإيرانية لضرب إسرائيل، وجهود أميركية في المقابل لردع طهران وحلفائها. وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، يبلغ نظيره الأميركي، لويد أوستن، بأن إيران تجهز لشن هجوم كبير على إسرائيل. الاستخبارات العسكرية وسلاح الجو في إسرائيل يعلنان حالة التأهب على ضوء تقديرات بشأن رد إيراني وشيك. مصادر إسرائيلية وغربية تتحدث عن أن الهجمات المحتملة قد تشمل إطلاق صواريخ ومسيّرات على أهداف عسكرية وسط إسرائيل وعلى العاصمة تل أبيب، كما قد تستهدف مواقع اقتصادية استراتيجية مثل موانئ حيفا وإيلات وإسدود وحقول النفط والغاز. الولايات المتحدة ترسل غواصة صواريخ إلى الشرق الأوسط، وتسرع وصول مجموعة حاملة طائرات هجومية. زعماء بريطانيا وفرنسا وألمانيا يدعون إيران وحلفاءها إلى الامتناع عن شن هجمات على إسرائيل. إيران تؤكد مجدداً عزمها توجيه ضربة مؤلمة إلى إسرائيل.

هذه التطورات المتسارعة تنعكس سريعاً على أسواق العالم والمنطقة، فقد ارتفعت أسعار النفط على خلفية تنامي المخاطر الجيوسياسية، وتفاقم التوترات العسكرية ومخاوف دخول قوى إقليمية أخرى في دائرة الصراع، وهي المخاوف التي ترفع منسوب قلق المستثمرين تجاه اضطراب إمدادات النفط العالمية من المنطقة، وتوفر بيئة داعمة لارتفاع الأسعار، خاصة أن الشرق الأوسط ينتج نحو ثلث إنتاج النفط العالمي، وله قوة مؤثرة في أسواق الطاقة سواء النفط أو الغاز. شركات الطيران العالمية الكبرى تعلق جميع الرحلات إلى إيران ولبنان والأردن والعراق وإسرائيل وأربيل مع وصول قطع عسكرية إلى المنطقة، وهو ما يصيب حركة الطيران ببعض الارتباك. أسعار الذهب ترتفع هي الأخرى، مع زيادة مخاطر المنطقة وترقب بيانات التضخم الأميركية، والتي ستحدد إلى حد كبير مستقبل السياسة النقدية للبنك الفيدرالي. السياح وبعض أصحاب الأموال الساخنة يفرون من بعض أسواق المنطقة تفادياً للتعرض لمخاطر مالية في حال اندلاع حرب بين طهران وتل أبيب. حالة ترقب شديدة داخل البورصات العربية، ومستثمرون يتساءلون بقلق عن موعد الحرب المرتقبة حتى يحصوا خسائرهم.

مال وناس

مخاطر الحرب الشاملة

توقعات باشتعال أسعار النفط... وار تدادات على «دول الطوق»

تتسع رقعة القلق عربياً من تداعيات اقتصادية كارثية في حال نشوب حرب شاملة في المنطقة، ما يشعل اسعار النفط لتصل إلى 200 دولار للبرميل وفق محللين

عمان ـ **زيد الدبيسية**
بيروت ـ **العربي الجديد**

تتصاعد المخاطر الاقتصادية في العديد من الدول العربية، لا سيما المحيطة بفلسطين المحتلة، التي كانت تُعرف في الماضي بـ«دول الطوق»، مع احتمال وقوع حرب شاملة في المنطقة، وسط التصعيد الحاصل بين إيران وحزب الله اللبناني وجماعة الحوثيين في اليمن من جانب، وألولايات المتحدة وإسرائيل على الجانب الآخر. وتدق طبول الحرب بلا هوادة منذ اغتيال جيش الاحتلال الإسرائيلي، رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس في طهران، إسماعيل هنية، والقيادي في حزب الله فؤاد شكر في بيروت، نهاية يوليو/تموز الماضي. ومن غير الواضح كيف ومتى سيحدث رد إيران وحزب الله تحديداً، لكن تحركات عسكرية أميركية واستعدادات إسرائيلية تشير إلى أنه بات وشيكاً، وسط تهديدات من واشنطن بتدمير اقتصاد إيران. وتوقع خبراء في قطاع الطاقة أن تشهد أسعار النفط الخام عالمياً ارتفاعات قياسية غير مسبوقة مع تصاعد الأخطار الجيوسياسية في المنطقة، لتصل إلى 200 دولار للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي أكثر من 4%. ويرى خبراء اقتصاد أن الأردن سيكون من أكثر البلدان تأثراً بأي ارتفاعات أخرى على أسعار النفط الخام، كونه يستورد كامل احتياجاته من الخارج، وتحديداً من السعودية وكميات قليلة جداً من العراق لعدم وجود إنتاج محلي. وتتراوح الفاتورة النفطية للأردن بين 4,2 و5 مليارات دولار سنوياً، تبعاً للمتغيرات التي تطرأ على الأسعار عالمياً. وتشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الأردني الذي يعاني من ارتفاع عجز الموازنة العامة إلى أكثر من مليارَي دولار. وقال الخبير الاقتصادي الأردني هاشم عقل، لـ«العربي الجديد»، إن زيادة الفواتير ودخول المنطقة في حالة الحرب الشاملة قد يؤديان إلى إغلاق مضيق هرمز، ممر الخليج العربي لصادرات بترولية تصل إلى 20 مليون برميل يومياً، وصعود الأسعار إلى أرقام غير مسبوقة قد تتجاوز 200 دولار للبرميل. وأشار عقل إلى أن واردات الأردن من النفط الخام والمشتقات النفطية في حال صدقت الترجيحات بوقوع حرب شاملة ستشهد ارتفاعات قياسية كبيرة جداً، ما سينعكس على أسعار مختلف أصناف المحروقات لكافة الاستخدامات، وبالتالي زيادة الأعباء على المستهلكين والقطاعات الاقتصادية، ما يرفع أسعار السلع ويرتد على مستويات المعيشة. ولفت الخبير في قطاع الطاقة والعضو السابق في لجنة الطاقة البرلمانية، موسى هنطش، إلى أن ارتفاع أسعار النفط بمستويات عالية حسب السيناريوهات المتداولة بشأن احتمالات الحرب الشاملة، ستكون له آثار كبيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام وربما تدفعه للركود. وأضاف هنطش لـ«العربي الجديد» أن تبعات ذلك على الاقتصاد الأردني وتداعياته ستكون كبيرة، إذ قال وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال أمين سلام، يوم السبت الماضي، إن «لبنان يحوي مخزوناً غذائياً يكفيه لمدة ثلاثة أشهر فقط»، محذراً من تداعيات اندلاع حرب شاملة بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي. وأضاف سلام أن «لبنان يمر بمرحلة صعبة من دون أي تحضيرات أو استعدادات لتحمل الحرب، والدولة اللبنانية انهارت وفقدت سيولتها وعملتها وإمكاناتها المصرفية». ويحذر مراقبون من أنه في حال توقفت بعض الدول الموانئ والمطارات، قد تتوقف بعض الدول عن تلقي الإمدادات الأساسية، مما يؤدي لنقص حاد في الغذاء والدواء والمحروقات. وفي مصر، أشار محللون إلى أن اتساع نطاق الحرب سيرتد بصورة أكثر حدة على الاقتصاد المصري الذي يعاني بالأساس من تداعيات سياسات حكومية خاطئة على مدار أعوام ماضية أدخلته في دوامة الاستدانة، وانهيار سعر العملة الوطنية، وموجات متلاحقة من التضخم أنهكت القوة الشرائية لمعظم المواطنين.

متجر في بيروت حيث بات الدولار عملة تسعير المنتجات في معظم المتاجر، ١ مارس 2023 (الأناضول)

تراوح الفاتورة النفطية للأردن بين 4,2 و5 مليارات دولار سنوياً

عمان

صعود سريع لصادرات التعدين

مسقط ـ **كريم رمضان**

تواصل صادرات قطاع التعدين في سلطنة عُمان صعودها السريع، مسجلة 40 مليون طن بنهاية العام الماضي مقارنة بـ 36,51 مليون طن في 2022، بزيادة بلغت نسبتها 9,5%، وفق أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الطاقة والمعادن. وتعكس هذه الزيادة، إجراءات السلطنة لتطوير وتنظيم القطاع الحيوي، عبر تبسيط الإجراءات وتحسين بنية التراخيص، بحسب إفادة خبيرين لـ «العربي الجديد»، إلا أن ثمة تحديات يواجهها القطاع وتحتاج إلى معالجة منها الحاجة إلى اعتماد التكنولوجيا المتقدمة في عمليات التنقيب والاستخراج، بالإضافة إلى تكثيف التعاون مع شركات دولية ذات خبرة كبيرة في هذا المجال. يقول الخبير الاقتصادي العماني، مرتضى حسن علي، لـ«العربي الجديد»، إن السلطنة تزخر بثروة معدنية متنوعة وكبيرة، تشمل مجموعة واسعة من المعادن مثل النحاس والكروم والمنغنيز والذهب والرصاص والفضة وخام الحديد، بالإضافة إلى الحجر الجيري والجبس والحجر الرملي والكاولين ومنتجات الكسارات المختلفة. ولفت إلى أن إنتاج بعض المعادن في السلطنة شهد ارتفاعاً ملحوظاً، مثل الحجر الجيري الذي ارتفع إنتاجه إلى 12,6 مليون طن خلال العام الماضي، مقابل 12,2 مليون طن في عام 2022. كما ارتفع إنتاج الجبس إلى 13,3 مليون طن، مقارنة بـ 10,6 ملايين طن في العام السابق. وصعد إنتاج الرخام (البلوكات) إلى مليون طن، ومادة اللدن إلى 0,9 مليون طن، في حين استقر إنتاج عمان من الحديد عند نصف مليون طن، والكروم عند 0,4 مليون طن، كما يوضح الخبير الاقتصادي العماني. لكن عُمان لا تزال تواجه عدة تحديات في قطاع التعدين، أبرزها الحاجة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة والتعاون مع دول ذات خبرات عديدة في هذا المجال، بحسب علي، مشيراً إلى ضرورة إجراء مسوحات شاملة ودقيقة لاكتشاف معادن أخرى وتحديد أماكنها وكمياتها، والتنقيب لاكتشاف مواقع جديدة لم تكن مكتشفة من قبل. ويشكل جذب الاستثمارات الضخمة وإيجاد قوانين عمل مرنة وقاعدة بيانات واضحة للمستثمرين عن المناطق التعدينية تحدياً آخر يواجه قطاع التعدين في عمان بحسب علي، الذي يشدد على أهمية الاستعانة بالشركات المتخصصة في هذه المجالات والاستفادة من الفرص الكبيرة لتعظيم المردود الاقتصادي وإنشاء مشروعات اقتصادية كبيرة وأسواق خارجية لتصدير المنتجات التعدينية.

وفي السياق، رأى الخبير الاقتصادي العماني، خلفان الطوقي، أن من بين التحديات التي تواجه قطاع التعدين عن تحقيق المزيد من النمو، وجود عشرات التراخيص غير المفعلة، لافتاً إلى حاجة القطاع إلى مستثمرين جادين ومؤهلين.

صادرات الحجر الجيري بلغت 12,6 مليون طن العام الماضي

سورية

إيجارات إدلب ترهق النازحين

إدلب ـ **هادية المنصور**

تسجل إيجارات المنازل في محافظة إدلب، شمال غربي سورية، ارتفاعاً كبيراً، وسط إقبال متزايد من الأسر العائدة من تركيا على السكن في المحافظة فضلاً عن النازحين داخلياً، الأمر الذي تسبب في إرهاق ميزانيات الكثيرين الذين يشكون من عدم تناسب الإيجارات مع مستوى المعيشة والدخل المحدود للغالبية العظمى من السكان، ولا سيما النازحين ممن فقدوا منازلهم وأرزاقهم. ويستغل أصحاب العقارات غياب ضوابط أو سقف ثابت للإيجارات من قبل السلطة المحلية، ليفرضوا الأسعار التي تواءم رغباتهم على حساب فاقدي المأوى، وفق نازحين. ويقول صبحي القسوم إنه لم يعد قادراً على دفع إيجار المنزل الذي يعيش فيه مع عائلته بعد تزوجه عن مدينتة سراقب في ريف إدلب الشرقي منذ حوالي خمس سنوات، بعد أن زاد إيجار المنزل من 50 إلى 150 دولاراً، خاصة أنه فقد عمله في إحدى منظمات المجتمع المدني بعد انقطاع الدعم الأممي عنها. يضيف القسوم لـ«العربي الجديد» أنه حاول الحصول على منزل ضمن الكتل السكنية التي تُبنى بشكل متسارع شمال إدلب غير أن طلبه لم يجد آذانا صاغية حتى الساعة بدعوى أنها توزع على الفئات الأشد فقراً. وأشار إلى أن إيجارات المنازل في ارتفاع مستمر ولم يعد بإمكانه مواجهة هذا الارتفاع بعد توقف مصدر رزقه الوحيد. كما أن الكثيرين ممن يعملون في المنطقة لا يكاد يكفي ما يحصلون عليه من أجور ورواتب شهرية لتغطية الحد الأدنى من المصاريف اليومية المتراكمة، إذ يبلغ متوسط الدخل لشريحة واسعة من المدنيين نحو 150 دولاراً شهرياً بينما تتراوح أجور المنازل ما بين 75 دولاراً و250 دولاراً. تقول مروة الشيخاني النازحة المقيمة في مدينة معرة مصرين، إن نصف راتبها الذي تحصل عليه لقاء عملها في أحد محلات الألبسة النسائية يذهب لدفع إيجار المنزل، فهي تدفع 75 دولاراً مقابل وحدة سكنية مؤلفة من غرفتين، بينما يذهب ما تبقى من راتبها البالغ 150 دولاراً للنفقات اليومية. أما السيتني جواد الحمود النازح من ريف إدلب الجنوبي، فهو يقيم في منزل غير مكتمل البناء على أطراف مدينة دير حسان مقابل أجرة شهرية تبلغ 40 دولاراً، بعد أن يئس من الحصول على منزل مجاني. ويقول إنه مضطر لتغيير مكان سكنه باستمرار بسبب طمع أصحاب المنازل ورفعهم الإيجارات كل مدة لتبدأ رحلة بحث جديدة تبدأ معها إجراءات دفع مصاريف إضافية كأجور للمكاتب العقارية. من جهته، يقول لؤي زقزاق، وهو صاحب أحد المكاتب العقارية في إدلب إن أسعار الإيجارات يحددها أصحاب العقارات كل بحسب الميزات والسعة والتجهيز، بينما تتقاضى المكاتب أجورا حددت بنصف إيجار الشهر الأول، مقابل التوفيق بين العرض والطلب وإبرام العقود.

منظمات محلية تبني مشاريع سكنية قرب مدينة ارمناز في ريف إدلب، 14 فبراير 2024 (Getty)

تحقيق

أسعار الدواجن تباغت الجزائريين

تدخل حكومي لضبط الأسواق... ودعوات لمقاطعة التجار

باغت ارتفاع مفاجئ في أسعار الدواجن جيوب الجزائريين في الأيام الأخيرة وسط دعوات شعبية للمقاطعة، ما دفع الحكومة إلى التدخل سريعاً لاحتواء الأسعار، خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية في 7 سبتمبر المقبل، التي تبدأ حملتها منتصف هذا الشهر

الجزائر ـ **محمد وانّاس**

قفزت أسعار اللحوم البيضاء (الدجاج والديك الرومي) في الجزائر إلى مستويات قياسية بشكل مفاجئ، بعد أشهر من استقرار السوق، ما دفع الحكومة إلى اتخاذ حزمة إجراءات عاجلة على أمل احتواء الوضع، الذي وصفته بغير المبرر. وبحسب ما رصدته «العربي الجديد» في جولة بعدة أحياء من الضاحية الشرقية للجزائر العاصمة على غرار باب الزوار، فقد بلغ سعر كيلوغرام الدواجن لدى تجار التجزئة 500 دينار (3,73 دولارات). وفي منطقة الدار البيضاء القريبة من مطار الجزائر العاصمة، بلغ سعر الكيلوغرام 520 ديناراً للكيلوغرام (3,88 دولارات). وما أثار التساؤلات والحيرة وسط المواطنين، هو أن أسعار الدواجن كانت إلى وقت قريب في المتناول ومرت السوق بفترة استقرار دامت لنحو ثلاثة أشهر. لكن الارتفاع هذه المرة كما لوحظ، كان مفاجئاً وسريعاً جداً، حيث أن الأسعار كانت قبل نحو عشرة أيام فقط تتراوح عموماً بين 350 إلى 400 دينار للكيلوغرام (2,61-2,98 دولار) لدى تجار التجزئة، وذلك بعد مرحلة استقرار استمرت منذ نحو ثلاثة أشهر.

ويشهد استهلاك الدواجن في الجزائر إقبالاً كبيراً في السنوات الأخيرة، في ظل ارتفاع وصف بـ«الفاحش» في أسعار اللحوم الحمراء المحلية (الأغنام والأبقار)، لجأت الحكومة على إثرها إلى عمليات استيراد متكررة من الخارج من العديد من الدول على غرار البرازيل والهند وأيرلندا وبشكل محدود إسبانيا. واعتبرت الجمعية المهنية الجزائرية لمربي الدواجن أن السوق يشهد كل سنة ارتفاعاً في الأسعار عند حلول شهر أغسطس/آب، الذي يتميز عادة بارتفاع الطلب مدفوعاً بموسم الاصطياف (العطلة الصيفية) والأعراس (حفلات الزواج).

وأفاد حمزة شريف، وهو نائب رئيس الجمعية الوطنية الجزائرية لمربي الدواجن في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن من الأسباب أيضا انكماش وركود الطلب في شهر يونيو/حزيران الماضي، ما انعكس على الأسعار التي سجلت تراجعاً لافتاً، ما خلف بحسبه خسائر كبيرة لدى المربين وكان بمثابة الصدمة. وأضاف أن «هذا الأمر أدى إلى عزوف جل المربين بسبب الخسائر وتزامن ذلك مع أيام عيد الأضحى المبارك مع نقص في اليد العاملة لنحو 15 يوماً». وعزا المتحدث عزوف المربين أيضاً إلى التخوف من موجات الحرارة الشديدة في يوليو/تموز، ما أدى إلى نقص في تربية الدواجن، والتي كانت من المفروض أن تصبح جاهزة للاستهلاك في هذه الأيام. وأشار إلى أن نحو 50% من المربين جازفوا وحافظوا على نشاطهم لتربية الدواجن لكن موجة الحر أدت إلى نفوق أعداد كبيرة من الدجاج ما أدى على نقص في الإنتاج المعروض في السوق بنحو 30%.

واعتبر حمزة شريف أن هذا الارتفاع في أسعار الدواجن ظرفي فقط، مؤكداً أنه اعتباراً من هذا الأسبوع سنشهد عودة الأسعار لمستوياتها المعهودة، خاصة بعد تدخل وزارة الفلاحة بضخ كمية من مخزون الدجاج، بالإضافة إلى الدواجن المجمدة المستوردة من الخارج. وأضاف أن «الكميات التي ستطرح ستؤثر كثيراً على قاعدة العرض والطلب وستؤدي إلى استقرار الأسعار بشكل ملحوظ فضلاً عن دخول إنتاج المربين المحليين الكبار اعتباراً من الأسبوع المقبل».

إجراءات لضبط الأسعار وحملات مقاطعة شعبية

وسارعت الحكومة الجزائرية إلى إعلان إجراءات بهدف احتواء الوضع وكبح جماح أسعار الدواجن التي التهبت في غضون أيام قليلة، بعد اجتماع ضم مسؤولين في وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية والتجارة وترقية الصادرات. وأعلنت وزارة الفلاحة في بيان صادر في الرابع من أغسطس/آب الجاري عن ضخ كميات معتبرة من مخزون اللحوم البيضاء (الدواجن) الموجودة في الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية (شركة حكومية)، والديوان العمومي لتغذية الأنعام (حكومي أيضاً). وشدد بيان الوزارة على أن هذه الإجراءات تهدف إلى «ضبط السوق الوطنية»، إضافة إلى «ضمان استقرار أسعار اللحوم البيضاء ومحاربة المضاربة والحد من الارتفاع غير المبرر للأسعار، وللحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين. ودعت الحكومة تجار اللحوم البيضاء (الدواجن) سواء بالجملة أو التجزئة، إلى الحصول على الكميات المطلوبة من مخازن الشركتين في العاصمة والولايات المختلفة بأسعار تنافسية. كما أعلنت وزارتا التجارة والزراعة في بيان في الثامن من أغسطس/آب بدء طرح كميات كبيرة من اللحوم البيضاء، بسعر 295 ديناراً للكيلوغرام الواحد، أي ما يعادل دولاراً ونصف دولار، بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين. وأكد البيان أن هذه الخطوة تأتي «في إطار سلسلة من الإجراءات المسطرة من الحكومة الجزائرية التي تهدف إلى تنظيم السوق وضبط الأسعار، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب بما يخدم مصلحة المستهلكين».

وذكر مصدر مسؤول في وزارة الفلاحة لـ«العربي الجديد» أن كميات من الدواجن المجمدة استوردت سابقاً من البرازيل، في حين أن الكميات المتبقية عبارة عن إنتاج محلي جرى تخزينه تحسباً لهذه الظروف. في غضون ذلك انتشرت دعوات على نطاق واسع عبر المنصات الاجتماعية لمقاطعة شراء الدواجن إلى غاية تراجع أسعارها. فعلى منصة فيسبوك جرت مشاركة منشور لقي رواجاً كبيراً دعا إلى مقاطعة شراء الدجاج ليومين متتاليين الأربعاء والخميس الماضيين. ومن المنشورات التي غصت بها المنصات تلك التي تضمنت عبارة «خليه يفوح» باللهجة المحلية الجزائرية، ومعناها دع الدجاج يتعفن وتصبح رائحته نتنة.

ويعتقد مراقبون أن دوافع الحكومة الجزائرية للإسراع في معالجة اختلال أسعار اللحوم البيضاء والقهوة، إضافة الى كونها ترتبط باستحقاقات اجتماعية تحاول من خلالها السلطة توظيف المقدرات المالية المتوافرة لصالح ضمان السلم الاجتماعي، فإنها ترتبط أيضاً بقرب استحقاق سياسي هام، وهو الانتخابات الرئاسية المقررة في السابع من سبتمبر/أيلول المقبل، التي تبدأ حملتها في الرابع عشر من أغسطس/آب الجاري، حيث يبقى التخوف من العزوف الانتخابي قائماً بالنسبة إلى السلطة.

وتستهدف الحكومة خفض نسبة التضخم التي تتراوح حالياً ما بين 7% و8% إلى 4%، وفق ما قال الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، في مقابلة مع وسائل إعلام نهاية مارس/آذار الماضي، فضلاً عن الحفاظ على نسبة النمو الاقتصادي عند مستوى 4,2% الذي تحقق العام الماضي، واستهداف ناتج محلي في 2026 بقيمة 400 مليار دولار.

وفي مارس/آذار الماضي، قال صندوق النقد الدولي إن النظرة المستقبلية للجزائر إيجابية في الأجل القريب عموماً، لكن التضخم لا يزال مصدراً للقلق. ولفت الصندوق إلى أن التقديرات تشير إلى نمو الاقتصاد الجزائري 4,2% في عام 2023 بفضل انتعاش إنتاج الهيدروكربونات (النفط والغاز) والأداء القوي في قطاعات الصناعة والبناء والخدمات. وتوقع أن يظل النمو الحقيقي للدولة قوياً في العام الحالي، عند مستوى 3,8%، مدعوماً بأسباب منها الإنفاق المالي الكبير.

%4,2

تستهدف الحكومة الجزائرية الحفاظ على نسبة النمو الاقتصادي خلال العام الجاري عند مستوى 4,2% الذي تحقق في 2023، وفق ما قال الرئيس عبد المجيد تبون، في مقابلة مع وسائل إعلام نهاية مارس/آذار الماضي.

الأسعار اقتربت من الضعف في أيام لتلامس 4 دولارات للكيلوغرام

الحكومة تستهدف خفض التضخم إلى 4% من حوالي 8% حالياً

الدجاج يحطم بأطباق جزائري طوال العام. 12 يناير 2024 (فرانس برس)

تغيير أنشطة قوارب التنزه إلى الصيد

أعلنت وزارة الصيد البحري والمنتجات الصيدية في الجزائر، عن فتح المجال لتغيير نشاط قوارب التنزه إلى نشاط الصيد الحرفي بـ«صفة استثنائية». ودعت الوزارة في بيان، أوردته وكالة الأنباء الجزائرية، مساء الأحد، المهنيين الراغبين في تغيير نشاط قواربهم، إلى التقدم إلى مديريات الصيد البحري وتربية المائيات من أجل إيداع ملفاتهم، على أن تتوفر فيهم مجموعة من الشروط. ويتعلق الأمر بضرورة أن يكون طول قارب النزهة محل الطلب يعادل أو يفوق 4,80 أمتار وألا يتعدى سبعة أمتار وأن يخضع إلى معايير الأمن والسلامة البحرية. كما يشترط على مالك القارب أن يكون حاملاً لشهادة الكفاءة في الصيد البحري أو شهادة معادلة لها. ويجب أن يضم وثيقة تثبت طول السفينة ونسخة من شهادة الكفاءة البحرية على الأقل أو شهادة معادلة لها ونسخة من دفتر الملاحة ساري المفعول. ويتضمن الملف المطلوب أيضا وثيقة تثبت توفر السفينة على معايير الأمن والسلامة البحرية وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما، فضلاً عن بطاقة سير القارب لمدة لا تقل عن 24 شهراً قبل تاريخ طلب تغيير النشاط. لا يشترط أن تكون متتالية.

تقرير

ربما يشهد هذا الأسبوع عودة الهدوء لأسواق المال العالمية بعد الهزة العنيفة والخسائر المليارية التي شهدتها البورصات الأسبوع الماضي وتعرضها لأسوأ أداء يومي منذ قرابة عامين. وفي إشارة إلى عودة الهدوء للأسواق فتحت البورصات الأوروبية أمس على تحسن

الأسواق تترقب التضخم الأميركي

المستثمرون يلتقطون الأنفاس وسط استبعاد شبح الركود

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يبدو أن عاصفة الأسواق المالية قد انتهت إلى حد ما بعد عمليات البيع المكثفة التي شهدتها الأسواق الأميركية واليابانية والأوروبية الأسبوع الماضي، إذ فتحت أسواق المال الأوروبية على ارتفاع أمس الاثنين في إشارة إلى أن المستثمرين عادوا للتداول وفق أساسيات الاقتصاد وليس طبقاً للعوامل النفسية. ووفق بيانات بورصة لندن، ارتفع مؤشر فوتسي 100 على ارتفاع بنسبة 0,47%، وفتح مؤشر ستوكس 600 الأوروبي مرتفعاً بنسبة 0,3%.

لكن، في المقابل، تراجعت الأسهم الصينية في نهاية تعاملات أولى جلسات الأسبوع، رغم هدوء الطلب على السندات السيادية المحلية في ظل جهود البنك المركزي الصيني لاحتواء الإقبال عليها، وبعد سحب المستثمرين كما قياسياً من رؤوس الأموال من أسواق بكين في الربع الثاني. وكان بنك الشعب (البنك المركزي الصيني) قد حذّر في وقت سابق من مخاطر حدوث فقاعة في سوق الديون السيادية جراء الإقبال الكثيف عليها من قبل المستثمرين في الآونة الأخيرة، بخاصة في ظل تقلبات الأسواق العالمية، والأزمة الممتدة بالقطاع العقاري في بكين. وتعرضت أسواق المال الأميركية لتقلبات حادة خلال الأسبوع الماضي، حققت خلالها أسوأ أداء يومي منذ قرابة عامين، لينهي مؤشر S&P 500 تعاملات الأسبوع من دون تغيير يذكر ويمحو قرابة جميع الخسائر التي تكبدها. ويلاحظ أن تركيز المستثمرين في أسواق المال العالمية هذه الأيام عاد إلى بيانات التضخم في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث يترقب هؤلاء صدور بيانات تضخم أسعار المنتجين في الولايات المتحدة اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء، وتشير التوقعات إلى ارتفاع المعدل 0,2% على أساس شهري في يوليو/ تموز بعد زيادته 0,4% في قراءة يونيو/ حزيران، وذلك قبل يوم من صدور قراءة تضخم أسعار المستهلكين، والمتوقع استقراره عند نمو سنوي بنسبة 3% في قراءة يوليو. وقال رئيس قسم الاقتصاد العالمي في مؤسسة تيستي لإيف، إيليا سبيفاك، لوكالة رويترز، إنه لا يعتقد بأنّ المستثمرين سيرغبون في الدخول بصفقات كبيرة قبل صدور البيانات. وقال محلل استراتيجيات الأسواق لدى شركة «أي جي» بيب جون رونج إنه إذا عكست بيانات أسعار المستهلكين إحراز الولايات المتحدة مزيداً من التقدم في احتواء التضخم، فهذا من شأنه رفع أسعار الذهب لمستوى قياسي مرة أخرى. ولاحظ خبراء أن مخاوف المستثمرين كانت مضخمة وأكبر من واقع البيانات الاقتصادية، وأن الاستنتاجات التي ذهب إليها المحللون في عدد من بنوك الاستثمار وشركات إدارة الأموال بشأن البيانات الأميركية الأخيرة كان مبالغاً فيها بشكل كبير. ووفق هؤلاء، فإن مخاوف الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة التي دفعت المستثمرين إلى الهروب من أسهم «وول ستريت» مبالغ فيها، كما أن الصعود مقابل الدولار، وبالتالي انخفاض الهامش الربحي للمضاربين في عمليات الاقتراض بالعملة، لكن خبراء يرون أن فارق الفائدة بين الدولار والين لا يزال أعلى من 5%، كما أن اليابان دولة صناعية يعتمد نموها الاقتصادي على التصدير، ولذا تحتاج إلى الين الضعيف لترفع تنافسية صادراتها في الأسواق العالمية حتى تتمكن من منافسة الصين. في هذا الصدد، يرى الاقتصادي في جامعة كامبريدج البريطانية، تشارلز رايد، في تعليقات لنشرة كونفرزيشن المتخصصة في 9 أغسطس/ آب الجاري، أن الهزة التي عاشتها الأسواق الأسبوع الماضي كانت ناجمة عن بيانات الوظائف الأميركية الضعيفة أكثر من القرار الذي اتخذته اليابان برفع أسعار الفائدة الرسمية بشكل طفيف. ويقول رايد: «أظهرت أرقام الوظائف هذه صورة مختلطة وليست سيئة بالدرجة التي تزرع مثل هذا الرعب وسط المستثمرين». ويتابع: «ليس من المؤكد على الإطلاق، أن تتجه الولايات المتحدة نحو الركود، الذي يدفع المستثمرين لبيع أسهمهم والأوراق المالية التي يحوزنهم بهذه السرعة والكميات الكبيرة». وينظر الاقتصادي رايد إلى هزة الأسبوع الماضي على أنها واحدة من انفجارات فقاعة السوق، وأنها شبيهة بالخضات التي شهدتها الأسواق بسبب موازنة رئيسة الوزراء السابقة ليز تراس المصغرة في بريطانيا في سبتمبر/أيلول 2022، وتعثر بنك وادي السيليكون في أميركا في مارس/آذار العام 2023. وتعود هزة الأسواق إلى هشاشة أسواق المال بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار بسرعة في عامي 2022 و2023 والتي كانت سبباً في الهشاشة المالية بأسواق المال. وعلى الرغم من أنه يرى أن تراجع الأسواق لا يرقى إلى ردة فعل المستثمرين وهروبهم الكبير للتخارج من «وول ستريت» لكن البروفسور رايد يرجح حدوث المزيد من الاضطرابات في أسواق المال وإن لم تكن بحجم الأزمة المالية في 2008 بحسب تقديراته.

وقال محلل استراتيجيات سوق الأسهم لدى بنك مورغان ستانلي، مايك ويلسون، في مذكرة نُشرت في عطلة نهاية الأسبوع، إن التقلبات الأخيرة تتعدى الرهانات الخاطئة من المستثمرين في سوق العملات. ووفق ويلسون فإنه من منظور فني، يمكن إلقاء اللوم على صفقات تجارة الفائدة أو «الكاري تريد» المتعلقة بالين في التراجع وحركة التصحيح التي شهدتها الأسواق، لكن هذا لا يعكس تدهور أساسيات السوق الذي بدأ في إبريل/نيسان الماضي، وإنّ ذلك تزامن مع بدء توارد مفاجآت سلبية على صعيد البيانات الاقتصادية.

متداولون في سوق «وول ستريت»، 6 أغسطس 2024 (مايكل إم سانتياغو/Getty)

زيادة متواضعة في الأسعار

من المتوقع أن يظهر مؤشر أسعار المستهلك الأساسي في الولايات المتحدة زيادة متواضعة، لكنه سيظل ضعيفاً، مما يعكس الاتجاه الانكماشي المستمر. وتوقع كل من مصرفي «نومورا» و«مورغان ستانلي» تباطؤ وتيرة التضخم الأساسي، مع استمرار أسعار السلع بالانخفاض، بسبب: انخفاض أسعار السيارات، وخصومات التجزئة. وتوقعا مزيداً من الوهن في قطاع الخدمات، مدفوعة بشكل أساسي بالاسترداد في الفئات المتقلبة، مثل الفنادق وتذاكر الطيران.

«وول ستريت» تدفع ثمناً غالياً للإفراط في الاقتراض

انخفضت أسهم الشركات المفضلة لدى المستثمرين منذ فترة طويلة مثل تسلا وأمازون وانفيديا بنسبة 15% أو أكثر

نيويورك ـ **العربي الجديد**

راكم مستثمرو «وول ستريت» على مدار الأشهر الأخيرة رهانات كبيرة مرتفعة المخاطر، على الذكاء الاصطناعي ومدى نجاح شركات التكنولوجيا في استغلاله لتعظيم أرباحها، وعلى العملات المشفرة بعد تزايد القبول المؤسسي لها، ثم مؤخراً على الين الياباني. وكانت الجرعات المكثفة من الرافعة المالية، أو الأموال المقترضة، التي استخدمها المستثمرون لتضخيم المكاسب المتوقعة، مشتركة بين جميع الصفقات، التي حقق أغلبها أرباحاً طائلة، خلال النصف الأول من العام الحالي، ونجحت في جذب أنظار الكثيرين ممن اندفعوا إلى ركوب الموجة، غير مدركين أنها اقتربت بالفعل من نهايتها. ومع تبدل الأحوال، عادت الاضطرابات إلى الأسواق العالمية على مدار الشهر الماضي، ليبدأ الكثير من المستثمرين جني أرباح رهاناتهم، والخروج من الأسواق، بعد أن تزايدت المخاطر، وأضيف إليها مخاطر جيوسياسية وعدم يقين اقتصادي، مما لم يكن في الحسبان قبل أشهر قليلة. وبينما تسعى سوق الأسهم الأميركية لاستعادة توازنها، وتقترب من مستوياتها التي كانت قبل يوم الاثنين الذي كاد يكون أسود، يحذر اقتصاديون من وجود أسباب تدعو إلى ترقب المزيد من الاضطرابات. وقال أندي كونستان، الرئيس التنفيذي لشركة دامبد سبرينغ أدفايزرز، وهي مستشارة لصناديق التحوط الكلية، لـ«وول ستريت جورنال» إن الخسائر الأخيرة كانت ناجمة إلى حد كبير عن «خفض الرافعة المالية»، فالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو المالية قد تجبر المستثمرين على بيع جزء من محافظهم، مثل حيازات الأسهم الأميركية أو اليابانية، للتعامل مع الخسائر الناجمة عن جزء آخر، مثل الرهانات بالاستدانة على الين الضعيف. وتستغرق تلك العملية وقتاً للحد من التحميل، لمواصلة رهاناتهم الخطرة.

وقال كونستان: «يتعين على عملية خفض الرافعة المالية أولاً أن تجتذب الأشخاص الذين لديهم مراكز طويلة الأجل ويتلقون «نداء الهامش»، قبل أن يتم إعادة تدويرها في مراكز جديدة طويلة الأجل، وفي روافع مالية جديدة». وقال بنك غولدمان ساكس إن شهر يوليو/تموز الماضي كان أحد أكبر حلقات خفض الرافعة المالية لعملاء صناديق التحوط في شركة الوساطة الرئيسية غولدمان ساكس في السنوات العشر الماضية. وفي حين تجري أتمتة التداول أكثر من أي وقت مضى، لا تزال القرارات التي يتخذها الأفراد مهمة، فقلة الموظفين المحترفين العاملين من مكاتبهم تعني نقصاً في الأفراد المخضرمين على مكاتب التداول، وقلة المستثمرين الذين يتدخلون للشراء مع انخفاض الأسعار، وهو ما يفسر مرور شهر أغسطس/ آب الحالي بأمثلة من الذعر في الماضي، مثل انهيار صندوق التحوط LONG-TERM CAPITAL MANAGEMENT في أغسطس 1998 و«زلزال الكم» في أغسطس 2007.

3 مليارات دولار تصفيات قسرية في سوق العملات الرقمية

وخلال اضطرابات الأسبوع الماضي، قال رئيس إقراض العملات المشفرة في «ترايدنت ديجيتال»، باتريك هوسر، في مذكرة: «كانت السيولة أسوأ أو مساوية لما كانت عليه أثناء انهيار الأسواق وقت ظهور كوفيد 19». ورغم أنه من الصعب تحديد الأسباب الدقيقة لانهيارات السوق، من المؤكد أن الإشارات على تباطؤ الاقتصاد الأميركي ساهمت في التقلبات، ومع ذلك، يمكن أن يُعزى قدر كبير من الصدمة التي يشعر بها المستثمرون من سوق هبطت بسرعة كبيرة، ثم عادت فجأة، إلى اندفاع المستثمرين للتراجع عن الرافعة المالية بسرعة، إما من تلقاء أنفسهم وإما بعد تلقي مكالمات من السماسرة.

وعندما تتحول الرهانات عالية الرافعة المالية في الاتجاه الخطأ، يمكن أن تحدث انعكاسات حادة، تدفع شركات الوساطة إلى طلب المزيد من الضمانات مقابل الأموال المقترضة، وهو ما يدفع صناديق التحوط إلى البيع، مجبرين على خفض المخاطر وتلبية هذه المتطلبات. ووصلت الرهانات الصافية ضد الين من قبل صناديق التحوط والمضاربين الآخرين الذين يعتمدون عادة على الرافعة المالية إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2017، وفقاً للجنة تداول السلع الآجلة. وتعكس الأرقام الصافية مراكز البيع للمراهنة على الانخفاضات، ناقص مراكز الشراء التي تتوقع المكاسب.

مضارب في سوق «وول ستريت» يتابع حركة الأسهم الأميركية (Getty)

ارتفاع إنتاج «أوبك»

فيينا ـ **العربي الجديد**

أظهر تقرير «أوبك» الشهري أمس الاثنين، أن إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام قفز 185 ألف برميل يومياً في يوليو/تموز مقارنة بيونيو/حزيران مع قيام السعودية، أكبر منتج للنفط داخل المنظمة، بتعزيز الإنتاج، ومواصلة العراق ضخ ما يزيد كثيراً عن حصته، وزيادة إيران أيضاً الإمدادات، وذلك وفق تقرير أمس الاثنين بنشرة «أويل برايس» المتخصصة في الطاقة. ووفق التقرير، بلغ إجمالي إنتاج النفط الخام من جميع أعضاء «أوبك» الـ 12 نحو 26,75 مليون برميل يومياً في الشهر الماضي، بزيادة 185 ألف برميل يومياً عن يونيو، مع ارتفاع الإنتاج لدى منتجي الشرق الأوسط وفي المقدمة السعودية والعراق وإيران، وفقاً لمصادر «أوبك» الثانوية التي تستخدمها المنظمة لتتبعها.

العراق يضخ في الأسواق ما يزيد كثيراً عن حصتها

مقر أوبك في فيينا (Getty)

وقدر مسح أجرته «رويترز» في أوائل الشهر الجاري إنتاج «أوبك» من النفط الخام عند 26,70 مليون برميل يومياً في يوليو، بزيادة 100 ألف برميل يومياً عن يونيو، وذلك بسبب ارتفاع الإمدادات السعودية وزيادات محدودة من منتجين آخرين، بما في ذلك العراق. وأظهر تقرير «أوبك» أن السعودية، رفعت إنتاجها من النفط الخام بمقدار 97 ألف برميل يومياً إلى 9,015 ملايين برميل يومياً. وعلى الرغم من الزيادة بنحو 100 ألف برميل يومياً، فإنّ المملكة تتماشى مع تعهدها كجزء من اتفاقيات تحالف «أوبك+» وخفضها الطوعي لإنتاج حوالي 9 ملايين برميل يومياً على الأقل حتى نهاية سبتمبر/أيلول. وتقود الرياض المنظمة نحو تحقيق السعر العادل للخامات النفطية عبر محاولاتها لإحداث توازن في السوق بين الخامات المعروضة وتلك المطلوبة من قبل المستهلكين.

وارتفع إنتاج العراق، ثاني أكبر منتج في «أوبك» بمقدار 57 ألف برميل يومياً وتجاوز 4,25 ملايين برميل يومياً في يوليو، وفقاً لمصادر «أوبك». وهذا أعلى بمقدار 250 ألف برميل يومياً مقارنة بتعهد الدولة العربية النفطية بإبقاء الإنتاج عند حوالي 4 ملايين برميل يومياً. وتعهد العراق، وكذلك المنتجون من خارج «أوبك» وهم روسيا وكازاخستان، باستمرار بالامتثال بالحصص والتعويض عن الإنتاج الزائد السابق بحلول سبتمبر 2025. وقالت أمانة «أوبك» الشهر الماضي إنها تلقت خطط تعويض من العراق وكازاخستان وروسيا عن كميات إنتاجها الزائدة للفترة من يناير إلى يونيو 2024. ووفق بيانات المنظمة النفطية فإن فائض الإنتاج التراكمي في هذه الأشهر الستة بلغ نحو 1,184 مليون برميل يومياً للعراق، و620 ألف برميل يومياً لكازاخستان، و480 ألف برميل يومياً لروسيا بحسب تقرير «أويل برايس» أمس الاثنين. ويعتزم العراق وكازاخستان البدء بالتعويض في يوليو بخفض إضافي قدره 70 ألف برميل يومياً من العراق و18 ألف برميل يومياً من كازاخستان. ودفعت البيانات المخيبة للآمال حتى الآن هذا العام وتوقعات تراجع نمو الطلب الصيني «أوبك» إلى خفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط هذا العام والعام المقبل، في أول تعديل نزولي منذ أن أصدرت المنظمة تقديراتها الأولية لعام 2024 قبل عام.

رؤية

فضائح بالجملة في أولمبياد باريس 2024

سهام معط الله

انطلقت فعاليات النسخة الـ33 للألعاب الأولمبية الصيفية في العاصمة الفرنسية باريس يوم 26 يوليو/ تمّوز الماضي بحفل أشبه بالرسوم الكرتونية، ذات طابع الكوميديا الكرنفالية، الأمر الذي يعكس ضعف فرنسا الفاضح في تنظيم المنافسات العالمية، فقد كشفت الساعات القليلة الأولى من هذا الحدث الرياضي عدم قدرة هذا البلد الأوروبي المتقدّم على محاكاة التجربة القطرية في كأس العالم، واكتفائه بنيل شرف التنظيم عملاً بالمثل القائل «الجود من الموجود».

بحسب تقرير نشرته مؤسّسة الأبحاث حول الإدارات والسياسات العامة (IFRAP) في 22 يوليو/ تمّوز، قُدِّرت الميزانية المخطَّط لها في ملف طلب استضافة الألعاب الأولمبية في عام 2017 بـ 6,2 مليارات يورو (6,73 مليارات دولار)، منها 2,3 مليار يورو (2,5 مليار دولار) من المال العام.

وقبل أيام قليلة من افتتاح أولمبياد 2024، بلغت التكلفة الإجمالية والرسمية للنفقات المرتبطة مباشرة باستضافة هذه الألعاب الصيفية 8,8 مليارات يورو (9,56 مليارات دولار)، وهي أفقر ميزانية منذ أولمبياد أثينا 2004 الذي كلّف 9,1 مليارات دولار والذي أعقبه أولمبياد بكين 2008 (42 مليار دولار)، لندن 2012 (16,8 مليار دولار)، ريو دي جانيرو 2016 (23,6 مليار دولار)، وطوكيو 2020 (13,7 مليار دولار). ويبدو أنّ فرنسا وضعت أولمبياد 2024 على ميزان المكاسب والخسائر، وقرّرت إثر ذلك ألا تنفق ما في الجيب لقلّة ما سيأتيها في الغيب، بعد أن نظرت إلى ما حقّقه الذين سبقوها في تنظيم الألعاب الأولمبية من مكاسب، فقد حقّقت لندن إيرادات بلغت 5,2 مليارات دولار فقط، ولم تجنِ بكين سوى 3,6 مليارات دولار.

بطبيعة الحال، ظهرت تداعيات هذه الميزانية الهزيلة، التي لا تليق بمقام مدينة الجنّ والملائكة، بمجرّد وصول البعثات الرياضية، فقد تذمّر العديد من الرياضيين من المجاعة التي تتغلغل في المطاعم المخصَّصة لهم، وتحديداً من نقص العديد من الوجبات، خاصة تلك البسيطة التي تحوي كميات عالية من البروتين كالبيض، الأمر الذي يؤثّر سلباً في أدائهم بالمنافسات. ولوهلة يُشعرنا هذا العجز عن إطعام 15 ألف رياضي، وكأنّ دورة الألعاب الأولمبية تُقام في إحدى الدول الفقيرة بأفريقيا لا في مستعمرها سابقاً ومستنزف ثرواتها وأحد أكثر البلدان تقدُّماً على وجه المعمورة. كما امتلأت منصّات التواصل الاجتماعي عن آخرها بمنشورات السخرية والاستهزاء التي أطلقها الرياضيون على خلفية ظروف الإيواء المزرية في القرية الأولمبية، فقد بلغت شكواهم عنان السماء، بسبب أسرّة النوم غير المريحة بتاتاً، لكونها مصنوعة من الورق المقوّى، وهذا فضلاً عن أعمال السرقة والنهب في القرية الأولمبية، وتلوُّث نهر السين، وعدم إيجاد حلّ للحرارة المرتفعة، ومشاكل نقص النظافة التي تعاني منها عاصمة الموضة، حيث تغرق هذه الأخيرة في القمامة، وتغزوها أسراب الجرذان بشكل مقزّز ومقرف، يعكس بوضوح عدم كفاية ما رُصد من أموال لتنظيف العاصمة، وإعدادها لاستقبال الوفود الرياضية المشاركة.

من الواضح أيضاً أنّ الميزانية المرصودة لأولمبياد باريس 2024 لم تتّسع للحيلولة دون حدوث عمليات التخريب التي أقحمت مدينة النور في ظلام دامس، بعد العبث بشبكة الكهرباء، وشلّت أيضاً شبكة فرنسا للقطارات السريعة، وتسبّبت في تعطيل حركة أكثر من 800 ألف راكب، فقد مرَّغ الإخفاق الخطير في ضمان الأمن لأحد أكثر الأحداث الرياضية شهرة في العالم سمعة البلاد في الوحل، وحطّم الادعاءات الكاذبة لوزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان الذي سبق له أن تبجّح بامتلاك بلاده أفضل قوات الأمن في العالم، وتباهى بقدرة فرنسا على استضافة العالم دون أيّة مشاكل، علماً أنّ بلاده قد استشرفت مسبقاً عجزها الأكيد عن استضافة الجماهير الغفيرة الراغبة بحضور الأولمبياد، فقد أعلنت الحكومة الفرنسية قبل انطلاق الألعاب بأشهر تخفيض عدد الجماهير التي ستحضر فعاليات حفل الافتتاح إلى 300 ألف بدلاً من 600 ألف، وعلّقت ذلك على شماعة الأسباب الأمنية، وإذا دلّ ذلك على شيء، فهو يدلّ على تفوُّقها في اختلاق الحجج والأعذار لإخفاقاتها. بدلاً من الاجتهاد لإبهار العالم، أخفقت فرنسا هذه المرّة والتصق بها لقب أسوأ افتتاح في تاريخ الأولمبياد عن جدارة، فقد حرصت المشاكل التنظيمية والتقنية على إخراج حفل الافتتاح في أقبح وأبشع صورة على الإطلاق، فلم تحسب الجهات المنظّمة أي حساب لهطول الأمطار الذي تسبّب في حدوث تأخيرات وتأجيلات في منافسات يوم الافتتاح، وانقطاع التيار الكهربائي عن المكان المخصّص للإعلاميين. ولتكتمل الصورة الدميمة لأولمبياد باريس 2024، تحوَّلت لوحة العشاء الأخير، التي تُعدّ حدثاً مهماً في الديانة المسيحية، وذكرى للمسيح مع تلاميذه، إلى لوحة عبثية، تضمّ كل ألوان المثلية الجنسية، في إطار محاكاة ساخرة، أهانت مشاعر الملايين من المسيحيين حول العالم. كما جرى رفع العلم الشهير للألعاب الأولمبية (ذي الخمس حلقات) بشكل معكوس من قبل الحرّاس، وتقديم بعثة كوريا الجنوبية باسم دولة كوريا الشمالية، الأمر الذي أثار استياء وغضب بعثة سيول الأولمبية. في الواقع، هذه الأخطاء والسقطات ليست من قبيل الصدفة، بل هي نتاج سوء التنظيم، والنقص في التمويل اللازم للتخطيط والتدريب والتنسيق والإعداد لمثل هذه الأحداث الرياضية العالمية الشهيرة التي لا تحتمل الخطأ.

لم يسبق لأحد أن اشتكى من مثل هذه الفضائح في مونديال 2022 الذي نظّمته قطر، التي قدّمت نسخة استثنائية، فريدة ومميّزة على جميع المقاييس لم يسبق لها مثيل على مدار تاريخ تنظيم بطولات كأس العالم. عند استلامها مهمّة تنظيم الحدث الكروي الأضخم في العالم، لم تسلم قطر من انتقادات الأبواق الإعلامية الفرنسية بخصوص حقوق العمال الأجانب، ولأنّ «كل إناء ينضح بما فيه»، ها هي فرنسا الآن في مرمى الاتّهامات المدعومة بأدلّة داسغة بشأن التطهير الاجتماعي، المتمثّل في طرد مشرَّدي عاصمتها، وكذا استغلال المهاجرين غير الشرعيين في بناء المرافق الخاصة بالأولمبياد. خلاصة القول، هذه حصيلة فضائح الأيام الأولى لأولمبياد باريس 2024 فقط، وليس من المُستبعد أن تكرّ مسبحة الفضائح التي سيسيل لأجلها الكثير من الحبر في الأيام المقبلة.